

الأحزاب والقوى السياسية تمهد الطريق حتى الأربعاء المقبل لسحب الوثيقة



الأحد 13 نوفمبر 2011 م

انطلاقاً من إيمان المشاركين في اجتماع الأحزاب والقوى السياسية ومرشحي الرئاسة بأن الشعب الذي استرد حقه في الاختيار هو مصدر السلطة وصاحب السيادة ، فقد جددوا تمسكهم بهذا الحق وتصديقهم على حمايته ومقاومة أية محاولات لتقييده أو فرض الوصاية عليه ، وحرصهم على أن يكون الدستور الجديد معبراً عن التوافق الوطني والإرادة الشعبية والمشاركة الحرة [1] وأكّد الحاضرون أن معارضه مسودة (إعلان المبادئ الأساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة) وفقاً للصيغة التي طرحت أخيراً وأثارت جدلاً واسعاً إنما تنطلق من هذا الموقف المبدئي، وتهدف إلى حماية دور الشعب، ورفض أية مصادرة لإرادته [2] ولما كان هذا هو هدف المجتمعين، وبعد دراسة الوثائق التي سبق طرحها، وفي مقدمتها وثيقة الازهر ووثيقة التحالف الديمقراطي ، فضلاً عن مشروع وثيقة مجلس الوزراء الأولى التي عرضت على كثير من الأحزاب والقوى السياسية خالية من المادتين التاسعة والعشرة اللتين أقدمتا في الصيغة الأخيرة، وبدون القسم الأخير الخاص بمعايير تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، وهذا التوافق يؤهل هذه الوثائق لأن تكون وثائق يسترشد بها عند وضع الدستور، ومتى يلتزم به الجميع طواعيةً واحتياجاً لا يفرض على أحد، وإنما يترك الأمر فيه للإرادة الشعبية التي يعبر عنها الدستور المنتظر، وقديراً للدور الوطني للقوات المسلحة وتأكيداً لحرص المجتمعين عليها فإنهم يؤكدون على ما يلي:

1- اللجنة التأسيسية المنتخبة التي سوف تشكل بإرادة مجلس الشعب والشوري لوضع دستور جديد، نرى أن تكون لجنة توافقية لا تقتصر على مكونات الأغلبية البرلمانية فحسب، وإنما تعبّر عن كل فئات الشعب وشرائحه وقواته الحية، وتباهراته واتجاهاته، وكل مكوناته، بصورة تجعلها انعكاساً حقيقياً لل المجتمع المصري، مما يجعلها قادرة على وضع دستور يعبر عن التوافق الوطني، ويحظى برضاء كل فئات المجتمع، ويؤكدون أن منح المجلس الأعلى للقوات المسلحة والمحكمة الدستورية العليا سلطة الاعتراض على عمل جمعية تأسيسية تعبّر عن التوافق الوطني يتعارض مع الهدف من هذا التوافق، فضلاً عن أنه يصادر إرادة الشعب المنوط به دون غيره إبداء الرأي في مشروع الدستور قبولاً أو رفضاً، ويتناقض مع النص الواضح في مقدمة مسودة الوثيقة الذي يؤكد (أن الشعب هو مصدر السلطات ، ولا ينبغي بأي حال من الأحوال المصادرة على إرادته بوضع مبادئ دستورية لا تتغير، ودون الحاجة إلى اعلان دستوري بشأنها أو غيره ، حيث تكفي إرادة الشعب).

2- سوف تظل القوات المسلحة التي حمت الثورة المصرية بكل تاريخها الوطني في قلب وعقل كل مصرى يدافع عنها كما تدافع هي عن حدود الوطن، لذا يؤكد الحاضرون أن للقوات المسلحة مكانتها الخاصة وشأنها التفصيلية المتعلقة بالأمن القومي والتي يجب أن تراعى عند وضع الدستور لوضعها في المكانة اللائقة بها وبما يتحقق خصوصيتها الفنية، ومراعاة هذه الخصوصية عند مناقشة الميزانية الخاصة بها دون الحاجة إلى إعلان دستوري لهذا الأمر في الوقت الحالي ، وأن القوات المسلحة كباقي مؤسسات السلطة التنفيذية تتلزم بالضوابط الدستورية والتشريعية [3]

3- وجوب اعلان جدول زمنى لتسليم السلطة إلى حكم مدنى منتخب ينتهى بانتخابات الرئاسة فى غضون شهر ابريل 2012. لذلك يطالب المجتمعون المجلس الأعلى للقوات المسلحة والحكومة والقوى الوطنية إنهاء الجدل حول هذا الموضوع [4] والتوافق على ما جاء بالوثائق الاسترشادية سالفة الذكر التي سبق أن تم التوافق عليها في رحاب الأزهر وفي اجتماعات التحالف الديمقراطي والقوى الوطنية ويطالبون المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإعلان الجدول الزمنى لتسليم السلطة بحيث يتم فى الموعد المذكور .

حضر الاجتماع كل من :

أولاً : مرشحوا الرئاسة

1-أ.د محمد سليم العوا

2- د/ عبد الله الأشعل

3- د/ عبد المنعم أبو الفتوح

4- د/ أيمن نور

5- السفير / هشام يوسف ممثلاً للسيد / عمرو موسى

6- د/ فؤاد عبد النبي

- 1- الحرية والعدالة
- 2- غد الثورة
- 3- الأصالة
- 4- الجيل
- 5- الكرامة
- 6- حزب التنمية والحرية
- 7- حزب الاصلاح والنهضة
- 8- حزب فرسان المستقبل
- 9- حزب الحضارة
- 10- حزب مصر العربي الاشتراكي
- 11- حزب البناء والتنمية
- 12- حزب الوسط
- 13- حزب الاصلاح
- 14- حزب التوحيد العربي
- 15- حزب العمل

- 16- حزب السلام والتنمية
- 17- حزب الوعى
- 18- حزب العدل

ثالثا : الشخصيات العامة :

- 1- المستشار / محمود الخضيري
- 2- د/ وحيد عبد المجيد
- 3- السفير / محمد رفاعة الطهطاوى
- 4- الحاج عبد الرحمن شكري نقىب الفلاحين
- 5- المستشار / محمد فؤاد جاد الله
- 6- لواء أ/ح / مهندس محمود البشير
- 7- د/ محمد مخيم محمود

الحركات الوطنية والشعبية :

- 1- حركة التوافق الشعبي
- 2- حركة شعب تيار الاستقلال الوطنى
- 3- اتحاد شباب الثورة
- 4- ائتلاف الرياضيين المصريين
- 5- حركة 6 ابريل
- 6- اللجنة التنسيقية لمعاهد الثورة
- 7- حركة شباب ثورة 25 يناير
- 8- الجبهة الحرة للتغير السلمى
- 9- حركة المصرى الحر
- 10- جبهة حماة الثورة